

Distr.  
GENERAL

S/19420/Add.11

25 March 1988

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH

# مجلس الأمن



بيان موجز أعده الأمين العام عن المسائل  
المعروضة على مجلس الأمن وعن المرحلة  
التي بلغها النظر في تلك المسائل

## اضافة

عملاً بال المادة 11 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن ، يقدم الأمين العام  
البيان الموجز التالي .

ترد في الوثيقتين S/19420/Add.7 و S/19420/Add.11 المؤرخة في 11 كانون الثاني/يناير 1988  
و 25 شباط/فبراير 1988 قائمة بالبنود المعروضة على مجلس  
الأمن .

وخلال الأسبوع المنتهي في 19 آذار/مارس 1988 ، اتخذ مجلس الأمن إجراء بشأن  
البنود التالية :

- S/13737/Add.39 ، S/13737/Add.38 (انظر 3798)
- S/14840/Add.28 ، S/13737/Add.43 ، S/13737/Add.42 ، S/13737/Add.41
- S/16880/Add.9 ، S/16270/Add.12 ، S/15560/Add.44 ، S/14840/Add.40
- S/17725/Add.11 ، S/17725/Add.8 ، S/17725/Add.7 ، S/16880/Add.16
- S/18570/Add.29 ، S/17725/Add.51 ، S/17725/Add.40 ، S/17725/Add.39  
(S/18570/Add.51)

واستأنف مجلس الأمن نظره في هذا البند في جلسته 3798 المعقودة في 16 آذار/  
مارس 1988 ، وفقاً للتباهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة التي أجرتها  
المجلس .

وذكر الرئيس انه اذن له ، بعد مشاورات المجلس ، بالادلاء بالبيان التالي  
(S/19626) باسم مجلس الامن :

"يعرب اعضاء مجلس الامن عن قلقهم البالغ ازاء استمرار الملاع  
المأساوي بين ايران وال العراق ودخوله عامه الشamen ."

ويعرب الاعضاء عن استيائهم الشديد لتعزيز العمليات القتالية بين  
هذين البلدين ، ولاسيما الهجمات على الاهداف المدنية والمدن التي نجمت عنها  
خسائر فادحة في الارواح وتسببت في دمار مادي ضخم ، رغم ما اعلنه الطرفان  
المتحاربان من استعدادهما لوقف مثل هذه الهجمات .

ويصر اعضاء مجلس الامن على ان توقف ايران وال العراق جميع الهجمات  
التي من هذا القبيل على الفور ويكتفى الحال عن القيام بجميع الاعمال التي  
تؤدي الى تعزيز الصراح وتخلق بذلك مزيدا من العقبات التي تعترض تنفيذ  
القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) وتقوّض جهود مجلس الامن الرامية الى وضع حد مبكر لهذا  
الملاع وفقا لذلك القرار .

والاعضاء على اقتناع بأن التصعيد الاخير قد اظهر الحاجة الى  
التنفيذ التام وال سريع للقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) .

وعضاء مجلس الامن ، وقد عقدوا العزم على تحقيق نهاية مبكرة  
للملاع بين ايران وال العراق ، يؤكدون من جديد التزامهم الشديد بتنفيذ القرار  
٥٩٨ (١٩٨٧) ، ككل لا يتجزء ، وهو الامان الوحيد لتسوية شاملة وعادلة ومشرفه  
ودائمة للملاع .

ويعرب الاعضاء عن قلقهم البالغ لان القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) ، الذي لـه  
طابع الزامي ، لم ينفذ بعد .

ويحيط اعضاء مجلس الامن علما بالبيان الذي ادى به الامين العام  
امامهم في ١٤ آذار / مارس ١٩٨٨ ، ويشجعونه على موافقة جهوده ، على النحو  
الذي ايده مجلس الامن ، لتأمين تنفيذ القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) ، ويؤيدون ، في هذا  
المدد ، ما انتواه من دعوة حكومتي ايران وال العراق الى ايفاد وزيري

خارجيتها ، أو مسؤول كبير آخر ، كمبعوث خاص ، إلى نيويورك في أقرب وقت ممكن للدخول في مشاروات عاجلة ومكثفة مع الأمين العام . ويطلب الأعضاء إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن خلال ثلاثة أسابيع التقرير المتعلق بمشاوراته مع الجانبيين .

<sup>١</sup> ويؤكد أعضاء مجلس الأمن من جديد تصميمهم ، وفقاً للفقرة ١٠ من منطوق القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) ، على النظر فوراً ، في ضوء جهود الأمين العام المجددة لتأمين تنفيذ هذا القرار ، في مزيد من الخطوات الفعالة لضمان الامتثال له " .

مسألة جنوب إفريقيا (انظر ، S/12269/Add.13 ، S/12269/Add.12 ، S/12269/Add.44 ، S/12269/Add.43 ، S/12520/Add.4 ، S/12269/Add.49 ، S/12269/Add.44 ، S/12269/Add.43 ، S/13737/Add.50 ، S/13737/Add.23 ، S/13033/Add.37 ، S/13033/Add.13 ، S/14840/Add.14 ، S/14326/Add.50 ، S/14326/Add.34 ، S/14326/Add.5 ، S/16270/Add.1 ، S/15560/Add.23 ، S/14840/Add.49 ، S/14840/Add.38 ، S/16880/Add.9 ، S/16270/Add.49 ، S/16270/Add.42 ، S/16270/Add.32 ، S/17725/Add.23 ، S/16880/Add.33 ، S/16880/Add.29 ، S/16880/Add.10 . (S/19420/Add.10 ، S/19420/Add.9 ، S/18570/Add.7 ، S/17725/Add.47

وفي رسالة مؤرخة في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٨ ووجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/19624) ، طلب الممثل الدائم لزامبيا لدى الأمم المتحدة عقد إجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في مسألة أحكام الاعدام التي أصدرها نظام جنوب إفريقيا ضد موجاليفا ريفينالد سيفاتسا ، ورييد موليبو موكيينا ، وأوبا موزيس دينييزو ، وتيريزا راما شومولا ، ودوما جوشوا كحومالو ، وفرنسيس دون موكيزي والمعرفون باسم "سداسي شاربفيل" وفي قرار جنوب إفريقيا بتنفيذ هذه الأحكام يوم الجمعة ١٨ آذار/مارس ١٩٨٨ .

واستأنف مجلس الأمن نظره في هذا البند في جلسته ٢٧٩٩ المعقودة في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٨ بناء على الطلب المذكور أعلاه .

ووجه الرئيس الانتباه إلى نص مشروع قرار (S/19627) مقدم من الأرجنتين والجزائر وزامبيا والسنغال ونيبال ويوغوسلافيا .

ثم شرع مجلس الأمن في التصويت على مشروع القرار (S/19627) واعتمده  
بالاجماع بوصفه القرار ٦١٠ (١٩٨٨) .

وفيما يلي نص القرار ٦١٠ (١٩٨٨) :

إن مجلس الأمن ،

إذ يشير إلى قراراته ٥٣ (١٩٨٢) و ٥٢٥ (١٩٨٣) و ٥٢٢ (١٩٨٣)  
و ٥٤٧ (١٩٨٤) التي أعربت ، في جملة أمور ، عن شديد قلقه لأن الممارسة التي  
يتبعها نظام بريريوريا في الحكم بالإعدام على المعارضين له وتنفيذ هذا الحكم  
تترتب عليها آثار تضر بالتماس حل سلمي للحالة في جنوب إفريقيا ،

وإذ يساوره شديد القلق لتدور الحالة في جنوب إفريقيا ، وتفاقم  
المعاناة البشرية الناجمة عن نظام الفصل العنصري ، وأمور من بينها تجديد  
نظام جنوب إفريقيا لحالة الطوارئ وفرضه لقيود صارمة في ٢٤ شباط/فبراير  
١٩٨٨ على ١٨ من المنظمات المناهضة للفصل العنصري والمنظمات العمالية  
و ١٨ فردا يلتزمون بالأشكال السلمية للتضال ، ومضيقة واحتجاز زعماء  
الكنيسة في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، وهي أمور تعمل كلها على زيادة تقويض  
إمكانيات ايجاد حل سلمي للحالة في جنوب إفريقيا ،

وقد نظر في مسألة أحكام الإعدام التي صدرت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر  
١٩٨٥ في جنوب إفريقيا على موجاليفا ريفينالد سيفاتسا ورييد ماليبو موكيبيينا  
وأوبا موزيزو دينيزو وتريرا راما شومولا ودوما جوزيف كومالو وفرانسيس دون  
موكيزي ، المعروفين باسم "سداسي شاربفيل" ، وكذلك في القرار الذي صدر  
بتتنفيذ الإعدام فيهم يوم الجمعة الموافق ١٨ آذار/مارس ١٩٨٨ ،

وإذ يدرك أنه يتبيّن من إجراءات محاكمة سداسي شاربفيل أن المحكمة  
وجدت أن ما من أحد من هؤلاء الشبان الستة من جنوب إفريقيا الذين أدينوا  
بالاغتيال كان السبب في الوفاة الفعلية للمستشار وأن إدانتهم بالاغتيال  
والحكم عليهم بالإعدام كانا فقط لأن المحكمة وجدت أن لديهم "قصدًا مشتركًا" مع  
الجناة الفعليين ،

وإذ يساوره بالغ القلق للقرار الذي اتخذه نظام بريتوريا بتنفيذ الإعدام في سادي شاربفيل يوم الجمعة الموافق ١٨ آذار/مارس ١٩٨٨ ، متحدياً  
المناشدات من جميع أنحاء العالم ،

وإقتناعاً منه بأنه إذا نفذت أحكام الإعدام هذه فإن ذلك سيزيد من اشتعال الحالة الخطيرة بالفعل القائمة في جنوب إفريقيا ،

١ - يطلب إلى سلطات جنوب إفريقيا وقف تنفيذ الإعدام وتخفيف أحكام الإعدام الصادرة على سادي شاربفيل ؛

٢ - يبحث جميع الدول والمنظمات على ممارسة نفوذها واتخاذ تدابير عاجلة ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والمكون الدولي ذات الصلة ، لإنقاذ أرواح سادي شاربفيل .

رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٨ ووجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

في رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٨ ووجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/19604) طلب الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة عقد جلسة لمجلس الأمن للنظر في الحالة الناشئة في جنوب المحيط الأطلسي نتيجة للقرار الذي اتخذته حكومة المملكة المتحدة بإجراء مناورات عسكرية في منطقة جزر مالفيناس/فوكแลند في الفترة من ٧ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٨٨ .

واجتمع مجلس الأمن للنظر في هذا البند في جلسته ٣٨٠٠ المعقدة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٨ . وواصل مجلس الأمن مناقشته لهذا البند في جلسته ٣٨٠١ المعقدة أيضاً في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٨ .

وفي أثناء الجلستين دعا الرئيس ، بموافقة المجلس ، ممثلي إسبانيا واكوادور وأوروجواي وبنما وبوليفيا وبورو وغواتيمالا وغيانا وفنزويلا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا والهند ، بناءً على طلبهما ، للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت .

وإستجابة للطلب المؤرخ في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٨ والمقدم من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، بالنيابة ، وجه الرئيس ، بموافقة المجلس ، دعوة ، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس ، إلى رئيس تلك اللجنة بالنيابة ، في الجلسة ٢٨٠٠.

رسالة مؤرخة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٨ ووجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة  
في رسالة مؤرخة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٨ ووجهة إلى رئيس مجلس الأمن في (S/19604) ، طلب القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة عقد إجتماع عاجل وفوري لمجلس الأمن للنظر في الحالة الخطيرة الناشئة عن تصاعد التهديدات والعدوان ضد بلده ، وعن القرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة في اليوم السابق بارسال قواتها إلى أقليم هندوراس .

واجتمع مجلس الأمن للنظر في هذا البند في جلسته ٢٨٠٢ ، المعقودة في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٨ ، بناء على الطلب المذكور أعلاه .

وفي أثناء الجلسة ، دعا الرئيس ، بموافقة المجلس ، ممثلي بيرو وكوستاريكا وكولومبيا ونيكاراغوا وهندوراس ، بناء على طلبهما للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت .

-----